الباب الثاني

التعريف بالحاكم وكتابه المستدرك على الصحيحين

الفصل الأول: التعريف الموجز بالحاكم

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه

هو الإمام الحافظ، الناقد العلامة، شيخ المحدثين، صاحب التصانيف، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدَوَيه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري الشافعي، أبو عبد الله الحاكم المعروف بابن البيع[1]. إمام أهل الحديث في عصره والعارف به حق معرفته، يقال له: الضبي، لأن جد جدته عيسى بن عبد الرحمن بن سليمان الضبي، وأم عيسى بن عبد الرحمن متُّوَيه بنت إبراهيم بن طهمان الزاهد الفقيه، فلذلك يقال له: الطهماني[2]، ويقال

---

[1] ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، *طبقات الفقهاء الشافعية* (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م)، ج. ١، ص. ١٩٨؛ الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام* (الطبعة الأولى؛ دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م)، ج. ٩، ص. ٨٩؛ الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء* (القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٧هـ)، ج. ١٢، ص. ٥٧١.

[2] الصريفني، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، *المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور* (دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، ١٤١٤هـ)، ص. ١٥.

له: ابن البيع، وهذه اللفظة لمن يتولى البياعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري من التجار للأمتعة[٣].

المبحث الثاني: مولده ونشأته ورحلته العلمية

وُلد يوم الإثنين، ثالث ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة بنيسابور[٤]، وبيته بيت الصلاح والورع والتأذين في الإسلام[٥].

وطلب العلم من الصغَر باعتناء أبيه وخاله، وكان أبوه أَذَّنَ ثلاثا وستين سنة، وغزا اثنتين وعشرين غزوة، وأنفق على العلماء مائة ألف، وكان يقوم الليل كثيرا، وكان كثير الصدقة، أدرك عبدَ الله بن أحمد بن حنبل ومسلم بن الحجاج، وروى عن ابن خزيمة وغيره، وتوفي عن ثلاث وتسعين سنة[٦]؛ فأول سماعه سنة ثلاثين وثلاثمائة وهو ابن تسع سنين، واستملى على أبي حاتم بن حبان سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة وهو ابن ثلاث عشرة سنة،

---

[٣] السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد التميمي، *الأنساب* (الطبعة الأولى؛ مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢هـ)، ج. ٢، ص. ٤٠٠.

[٤] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، ج. ٩، ص. ٨٩، رقم ١٨٨؛ الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٢، ص. ٥٧١.

[٥] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *تذكرة الحفاظ* (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ)، ج. ٣، ص. ١٦٤.

[٦] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، *البداية والنهاية* (الطبعة الأولى؛ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٨هـ)، ج. ١٥، ص. ١٩٨.

ولحق الأسانيد العالية بخرسان والعراق وما وراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ، ينقصون أو يزيدون، فإنه سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس[٧]. ورحل إلى العراق والحجاز سنة إحدى وأربعين وثلاث مائة وهو ابن عشرين سنة، فقدم بعد موت إسماعيل الصفار بيسير، وإلى بلاد خراسان سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة[٨].

ورحل إلى الكوفة سنة إحدى وأربعين ورحلته الثانية إلى الكوفة سنة خمس وأربعين وثلاثمائة[٩]، ورحل إلى ما وراء النهر سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، ورحل إلى العراق والحجاز رحلته الثانية سنة سبع وستين وثلاثمائة[١٠].

---

[٧] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، ج. ٩، ص. ٨٩؛ الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٢، ص. ٥٧١.

[٨] الصريفني، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، *المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور*، ص. ١٦؛ الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٢، ص. ٥٧١.

[٩] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، *معرفة علوم الحديث* (الطبعة الثانية؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ)، ص. ١٩١-١٩٢.

[١٠] ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، *تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري* (الطبعة الثانية؛ بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ)، ص. ٢٢٨.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه

١. شيوخه:

كان الحاكم متفننا، وبدأ بطلب العلم في سن مبكر وله تسع سنين، وله عدد كثير من الشيوخ، فقد بلغ عددهم ألفَي شيخ تقريبا؛ سمع بنيسابور وحدها من نحو ألف شيخ، وسمع بغيرها من البلدان من نحو ألف أيضا[١١]، ومنهم مايلي:

قرأ الحاكم القرآن بالقراءات على قراء القرآن بخرسان والعراق، فقرأ على أبي بكر ابن الإمام أحمد بن العباس بخراسان، ومحمد بن أبي منصور الصرَّام، وأبي علي بن النقَّار الكوفي مقرئ الكوفة، وأبي عيسى بكار بن أحمد البغدادي مقرئ بغداد رحمهم الله[١٢]، وغيرهم.

واستملى على ابن حبان سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، وسمع بنيسابور من أبيه، وأبي العباس محمد بن يعقوب الأصم، وأبي عبد الله محمد ين يعقوب الأخرم، وأبي بكر أحمد بن إسحاق الصِّبغِي واختص بصحبته وبه تخرج، وأبي الحسن علي بن حمشاذ العدل، ومحمد بن صالح بن هانئ؛ وسمع بمرو من أبي العباس محمد بن أحمد المحبوبي، وأبي العباس القاسم

---

[١١] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، ج. ٩، ص. ٨٩.

[١٢] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٢، ص. ٥٧٢؛ ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، *غاية النهاية في طبقات القراء* (مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ)، ج. ٢، ص. ١٨٥.

بن القاسم السياري؛ وسمع ببخارى أحمد بن سهل الفقيه، وأبي صالح خَلَف بن محمد الخيام؛ وبالري من إسماعيل بن محمد الصفار؛ وبهمذان من عبد الرحمن بن حمدان الجلاب؛ وببغداد من أبي عمرو عثمان بن أحمد بن السماك، وأبي بكر أحمد بن سليمان النجاد، وعبد الله بن جعفر بن دَرَستَوَيه؛ وبالكوفة من أبي جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني، وأبي بكر بن أبي دارِم؛ وبمكة من أبي يحي عبد الله بن أحمد بن أبي مسرة، وأبي محمد عبد الله بن محمد الفاكهي رحمهم الله[١٣].

وأخذ فنون الحديث عن أبي علي الحافظ، والجِعابي، وأبي أحمد الحاكم، والدارقطني رحمهم الله، وعدة[١٤].

وتفقه على أبي علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، وأبي سهل محمد بن سليمان الصُّعلُوكي، وأبي الوليد حسان بن محمد القرشي رحمهم الله[١٥].

---

[١٣] الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله القزويني، *الإرشاد في معرفة علماء الحديث* (الطبعة الأولى؛ الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ)، ج. ٣، ص. ٨٥١-٨٥٢؛ السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد التميمي، *الأنساب*، ج. ٢، ص. ٤٠١؛ ابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبد الغني، *التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد* (الطبعة الأولى؛ دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ)، ص. ٧٥؛ ابن نقطة، أبو بكر محمد ين عبد الغني، *إكمال الإكمال* (الطبعة الأولى؛ مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ)، ج. ٢، ص. ٢٨٥؛ الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٢، ص. ٥٧١.

[١٤] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٢، ص. ٥٧٢.

[١٥] الصريفني، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، *المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور*، ص. ١٦.

٢. تلاميذه:

رحل إلى الحاكم الناسُ من الآفاق، وحدثوا عنه في حياته[١٦]، منهم:

أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ البغدادي، وأبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي فأكثر عنه، وبكتبه تفقه وتخرج، ومن بحره استمد، وعلى منواله مشى، وأبو القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهَري، وأبو العلاء محمد بن علي بن يعقوب الواسطي، وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي الأدِيب رحمهم الله[١٧].

ومن شيوخه الذين سمعوا منه ورووا عنه: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، وأحمد بن أبي عثمان الحِيري، وأبو بكر القفال الشاشي، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد المزني، وابن المظَفَّر رحمهم الله[١٨].

---

[١٦] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، *طبقات الشافعيين* (مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ)، ص. ٣٥٨.

[١٧] السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد التميمي، *الأنساب*، ج. ٢، ص. ٤٠١؛ ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد، *طبقات الشافعية* (الطبعة الأولى؛ بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ)، ج. ١، ص. ١٩٣-١٩٤.

[١٨] السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد التميمي، *الأنساب*، ج. ٢، ص. ٤٠١؛ الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، ج. ٩، ص. ٨٩.

وأما من سمع منه كتاب 'المستدك' ثلاثة تلاميذ فقط، وهم:

أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي[١٩]، وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي[٢٠]، وأبو بكر محمد بن عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن شاذان الحيري رحمهم الله[٢١].

المبحث الرابع: ثناء العلماء عليه ونقدهم عليه

إن الحاكم له مكانة عالية لدى علماء عصره وشيوخه ومن بعدهم، ومن ثناءهم عليه ما يلي:

قال أبو حازم: "أول من اشتهر بحفظ الحديث وعلله بنيسابور بعد الإمام مسلم بن الحجاج: إبراهيم بن أبي طالب وكان يقابله النسائي وجعفر الفريابي، ثم أبو حامد بن الشرقي وكان يقابله أبو بكر بن زياد النيسابوري وأبو العباس بن سعد، ثم أبو علي الحافظ وكان يقابله أبو أحمد العسال وإبراهيم بن حمزة، ثم الشيخان أبو الحسين الحجاج وأبو أحمد الحاكم وكان يقابلهما في عصرهما ابن عدي وابن المظفر والدارقطني، وتفرد الحاكم أبو عبد

---

[١٩] البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، *السنن الكبرى* (الطبعة الثالثة؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ج. ٢، ص. ٢٨١، رقم ٣٠٨٤.

[٢٠] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، *المعجم المفهرس* (الطبعة الأولى؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ)، ص. ٤٦.

[٢١] الكناني، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر، *إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة* (الطبعة الأولى؛ الرياض: دار الوطن للنشر، ١٤٢٠هـ)، ج. ٨، ص. ٢٨٥.

الله في عصرنا من غير أن يقابله أحد بالحجاز والشام والعراقين والجبال والري وطبرستان وقومس وخراسان بأسرها وما وراء النهر"[٢٢].

وقال الخليلي: "ناظر الدارقطني فرضيه، وهو ثقة واسع العلم"[٢٣]، وقال أيضا: "عالم عارف، واسع العلم، ذو تصانيف كثيرة، لم أرى أوفى منه"[٢٤].

وقال محمد بن طاهر الحافظ: "سألت أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني الحافظ بمكة، قلت له: 'أربعة من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ؟'، فقال: 'من؟'، قلت: 'الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وأبو عبد الله بن منده بأصبهان، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور'، فسكت، فألحت عليه، فقال: 'أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن منده فأكثرهم حديثا مع معرفة تامة، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفا'"[٢٥].

---

[٢٢] السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، *طبقات الشافعية الكبرى* (الطبعة الثانية؛ هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ)، ج. ٤، ص. ١٥٨-١٥٩.

[٢٣] الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله القزويني، *الإرشاد في معرفة علماء الحديث*، ج. ٣، ص. ٨٥٢.

[٢٤] المصدر السابق، ص. ٨٥١.

[٢٥] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، ج. ٩، ص. ٨٩.

وقال عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي: "أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته"[٢٦].

وقال ابن الأثير: "من أهل العلم والحفظ والتصانيف الحسنة في علوم الحديث وغيرها"[٢٧].

وقال الذهبي: "وصنف وخرج، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه"[٢٨].

وقال ابن كثير: "وقد كان من أهل العلم والحفظ، والأمانة، والديانة، والصيانة، والضبط، والثقة، والتحرز، والورع، رحمه الله"[٢٩].

ومن هذه النقول نعرف جِدَّة الحاكم رحمهم الله، لكن مع هذا انتقده بعض العلماء، وسبب انتقادهم راجع إلى تساهله في تصحيح الأحاديث، وقد نُقل كلامهم عنه كابن الصلاح، والنووي، والزيلعي في الباب الأول[٣٠].

---

[٢٦] الصريفني، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، *المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور*، ص. ١٥.

[٢٧] ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الشيباني الجزري، *اللباب في تهذيب الأنساب* (بيروت: دار صادر)، ص. ١٩٨.

[٢٨] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٢، ص. ٥٧٢.

[٢٩] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، *البداية والنهاية*، ج. ١٥، ص. ٥٦١.

[٣٠] انظر: صفحة ٤.

وقال السخاوي: "هو معروف عند أهل العلم بالتساهل في التصحيح، والمشاهدة تدل عليه"[٣١].

المبحث السادس: مؤلفاته

قد رُزق الحاكم حسن التصنيف، ولعل من أسبابه كما قاله أبو حازم: "سمعت الحاكم أبا عبد الله إمام أهل الحديث في عصره يقول: شربتُ ماء زمزم، وسألتُ الله أن يرزقني حسن التصنيف"[٣٢]؛ وله مصنفات كثيرة، منها:

١. "المستدرك على الصحيحين"، وهو مطبوع بتحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات بالقاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ.

٢. "المدخل إلى الصحيح"، وهو مطبوع بتحقيق د. ربيع هادي عمير المدخلي ببيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

٣. "المدخل إلى كتاب الإكليل"، وهو مطبوع بتحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد بالإسكندرية: دار الدعوة.

٤. "معرفة علوم الحديث"، وهو مطبوع بتحقيق السيد معظم حسين ببيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ.

---

[٣١] السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، *فتح المغيث* (لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ)، ج. ١، ص. ٣٥.

[٣٢] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٢، ص. ٥٧٤.

٥. "سؤالات مسعود بن علي السجزي"، وهو مطبوع بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ببيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

٦. "تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما"، وهو مطبوع بتحقيق كمال يوسف الحوت ببيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٧هـ.

٧. "تاريخ نيسابور"، وهو مطبوع بتلخيص أحمد بن محمد المعروف بالخليفة النيسابوري بقهران: كتابخانة ابن سينا.

المبحث السابع: عقيدته

كان الحاكم قد اُتهم بالرفض، قال أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري عندما سُئل عن الإمام الحاكم: "ثقة في الحديث، رافضي خبيث"[٣٣]، وتابعه ابن طاهر، فقال: "كان الحاكم شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفا غاليا عن معاوية وأهل بيته، يتظاهر به ولا يعتذر منه"[٣٤].

---

[٣٣] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٢، ص. ٥٧٦.

[٣٤] المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر، *منتخب المنثور من الحكايات والسؤالات* (الطبعة الأولى؛ الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ)، ص. ٣٥٤.

ودافع عن هذه التهمة الإمام الذهبي، فقال: "كلا؛ ما كان الرجل رافضيا، بل كان شيعيا، ينال من الذين حاربوا عليا رضي الله عنه، ونحن نترضّى عن الطائفتين، ونحب عليا من خصومه"[٣٥].

وخير دافع عن بطلان هذه التهمة ما ذكره الحاكم في المستدرك: "ذكر البيان الواضح أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه نفى من خواصِّ أولياءه جماعةً، وهَجرَهم لذكرهم أبا بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم بما ليسوا له بأهل، وسبِّهم غيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى فارقوه وتوجهوا إلى حَرُورَاءَ، منهم: عبد الله بن الكوّاء اليَشكُري، وشَبَثُ بن رِبعي التميمي"[٣٦].

وقد وصفه بالتشيع أو بالميل إليه جماعة من أهل العلم. قال الخطيب البغدادي: "وكان ابن البيع يميل إلى التشيع"[٣٧]، وقال السمعاني: "وكان فيه تشيع"[٣٨]، وقال ابن الجزري: "لكنه كان شيعيا مع حبه للشيخين"[٣٩].

---

[٣٥] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *المعجم المختص بالمحدثين* (الطبعة الأولى؛ الطائف: مكتبة الصديق، ١٤٠٨هـ)، ص. ٣٠٣.

[٣٦] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ٥، ص. ٣٦٢.

[٣٧] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، *تاريخ بغداد* (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ)، ج. ٣، ص. ٥٠٩.

[٣٨] السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد التميمي، *الأنساب*، ج. ٢، ص. ٤٠١-٤٠٢.

[٣٩] ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، *غاية النهاية في طبقات القراء*، ج. ٢، ص. ١٨٥.

وقد رُد على ذلك بأن الحاكم قدّم ذكرَ فضائل عثمان على علي رضي الله عنهما في كتابه[٤٠].

والصواب أن الحاكم كان على عقيدة أهل السنة والجماعة مع تشيع قليل فيه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "لكن تشيعه، وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث كالنسائي، وابن عبد البر، وأمثالهما لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر فلا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليهما، بل غاية المتشيع منهم أن يفضله على عثمان، أو يحصل منه كلام، أو إعراض عن ذكر محاسن من قائله، ونحو ذلك"[٤١]، قال الذهبي: "وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه"[٤٢]، ويدل على أنه على عقيد أهل السنة والجماعة أنه سليم الصدر للصحابة، مُعتَرِفا بعدالتهم.

---

[٤٠] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ٥، ص. ٢٧٩.

[٤١] ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، *منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية* (الطبعة الأولى؛ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ)، ج. ٣، ص. ٣٧٣.

[٤٢] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٢، ص. ٥٧٢.

المبحث الثامن: وفاته

توفي الحاكم يوم الأربعاء في ثالث صفر سنة خمس وأربعمائة، وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري، ودفن بعد العصر[٤٣].

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين

المبحث الأول: تسمية الكتاب وموضوعه

سماه الحاكم بـ'المستدرك على الشيخين'، قال: "فذكرت ما انتهى إليّ من علة هذا الحديث تعجبا، لا محتجا به في المستدرك على الشيخين رضي الله عنهما"[٤٤]؛ وله تسمية أخرى، وهو كتاب الجامع الصحيح المستدرك، قال: "آخر كتاب الأهوال، وهو آخر كتاب الجامع الصحيح المستدرك"[٤٥].

---

[٤٣] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، ج. ٩، ص. ٨٩؛ الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٢، ص. ٥٧٨؛ السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، *طبقات الشافعية الكبرى* ج. ٤، ص. ١٦١.

[٤٤] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ٨، ص. ١٩٧، رقم ٨٥٨٤.

[٤٥] المصدر السابق، ص. ٤٥٥.

وتبين أن الحاكم سمَّى كتابَه بـ'المستدرك على الشيخين'، وقد سماه بـ'الجامع الصحيح المستدرك' بعض العلماء لاعتبار موضوعه ومحتواه؛ ولكن اشتهر الكتاب بـ'المستدرك على الصحيحين' في كثير من الطبعات.

وقد سماه بـ'المستدرك على الصحيحين' جمع من العلماء، منهم: السمعاني[٤٦]، وابن عساكر[٤٧]، وابن الجوزي[٤٨]، وابن الصلاح[٤٩]، وابن حجر[٥٠]، وغيرهم.

والباحث على قِصَر علمه يرى أن تسمية الكتاب هي 'المستدرك على الشيخين'، لأنه الاسم الذي سماه به مؤلِّفه.

وموضوع هذا الكتاب هو إخراج الأحاديث الصحيحة التي لم يخرجها الإمام البخاري ومسلم رحمهما الله في صحيحيهما وهي على شرطهما أو أحدهما، قال الحاكم رحمه الله في مقدمته: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث، رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان أو

---

[٤٦] السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار، *تفسير القرآن* (الطبعة الأولى؛ الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ)، ج. ٦، ص. ١٨٩.

[٤٧] ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، *تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري*، ص. ٢٢٨.

[٤٨] الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، *التحقيق في أحاديث الخلاف* (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ج. ٢، ص. ٢٥٥.

[٤٩] ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، *معرفة أنواع علوم الحديث*، ص. ٢٠.

[٥٠] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني ، *تغليق التعليق على صحيح البخاري* (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار عمار، ١٤٠٥هـ)، ج. ٢، ص. ٣٢١.

أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته، وهو حسبي ونعم الوكيل"[٥١].

المبحث الثاني: سبب تأليفه

قد بيّن الإمام سبب تأليف هذا الكتاب في مقدمته، **أولا**: أن جماعة من المبتدعة الذين يشمتون برواية الآثار كأنهم انتقصوا عمل المحدثين وقالوا لهم: لم يصح عندكم من الأحاديث إلا ما أخرجه البخاري ومسلم، فما الفائدة من اشتغالكم بهذا العلم، **ثانيا**: سؤال جماعة من أهل العلم إياه أن يضع كتابا يجمع فيه الأحاديث التي هي على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يخرجاها؛ للردِّ على هؤلاء المبتدعة وأنه قد صح من الأحاديث غير ما أخرجه الشيخان[٥٢].

المبحث الثالث: شرط الحاكم في الكتاب ومنهجه فيه

قد شرط الحاكم في كتابه أن يخرج الحديث الذي رواته ثقات، قد احتج البخاري ومسلم بمثلها، حيث قال في مقدمته: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث، رواتها ثقات،

---

[٥١] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٢١٤.

[٥٢] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٢١٣-٢١٤.

قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما"[٥٣]، ولكن العلماء اختلفوا في تفسير قوله 'بمثلها' على قولين:

١. مقصوده بالمثلية هنا نفس الرواة الذي أخرج لهم الشيخان أو أحدهما[٥٤].

قال ابن الصلاح: "أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين، قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أَدَّى اجتهادُه إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما"[٥٥].

وعلى هذا عمل ابن دقيق العيد، فإنه ينقل عن الحاكم تصحيحه لحديث على شرط البخاري مثلا، ثم يعترض عليه بأن فيه فلانا، ولم يخرج له البخاري. وكذلك فعل الذهبي في "مختصرِ المستدْرَكِ"[٥٦].

٢. مقصوده بمثلها: بمثل رواتها لا بهم أنفسهم.[٥٧].

قال العراقي: "أن قوله مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما فيه بيان أن ما هو على شرطهما هو مما أخرجا عن رواته في كتابيهما، ولم يرد الحاكم ذلك

---

[٥٣] المصدر السابق، ص. ٢١٤.

[٥٤] المصدر السابق، ص. ٤٩.

[٥٥] ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، *معرفة أنواع علوم الحديث*، ص. ٢٢.

[٥٦] العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، *شرح التبصرة والتذكرة* (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ)، ج. ١، ص. ١٢٨.

[٥٧] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٥٠.

فقد قال في خطبة كتابه المستدرك 'وأنا أستعين الله تعالى على اخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج مثلها الشيخان أو أحدهما' فقول الحاكم 'بمثلهما' أى بمثل رواتها لابهم أنفسهم، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الاحاديث وفيه نظر. ولكن الذي ذكره المصنف هو الذي فهمه ابن دقيق العيد من عمل الحاكم، فإنه ينقل تصحيح الحاكم لحديث وأنه على شرط البخاري مثلا ثم يعترض عليه بأن فيه فلانا ولم يخرج له البخاري، وهكذا فعل الذهبى في مختصر المستدرك، ولكن ظاهر كلام الحاكم المذكور مخالف لما فهموه عنه والله أعلم"[٥٨].

والصحيح أن المراد بقول الحاكم 'بمثلها' ما ذهب به أصحاب القول الأول، قال ابن حجر: "لكن تصرف الحاكم يُقوِّي أحد الاحتمالَين اللذَين ذكرهما شيخنا رحمه الله تعالى فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما لرواته قال: 'صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما'، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: 'صحيح الإسناد' حسب، ويوضح ذلك قوله -في باب التوبة- لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «**لا تنزع الرحمة إلا من شقي**»، قال: 'هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين'.

---

[٥٨] العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، *التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح* (الطبعة الأولى؛ المدينة المنورة: محمد عبد المحسن الكتبي، ١٣٨٩هـ)، ص. ٣٠.

فدل هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما وهو عين ما ادعى ابن دقيق العيد وغيره، وإن كان الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان، فيصحح على شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو، والنسيان، ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض – والله أعلم —"[٥٩].

ومن منهج الحاكم في المستدرك ما يلي:

١. بدأ الحاكم كتابه بمقدمة ذكر فيها سبب تأليفه للكتاب وشرطه فيه[٦٠].

٢. رتبه على ترتيب كتب الجوامع وهي الكتب التي تشتمل على أحاديث الأحكام والأحاديث في موضوعات أخرى كالإيمان والتفسير والترغيب والترهيب وغير ذلك، فبدأه بكتاب الإيمان[٦١] ثم كتاب العلم[٦٢] ثم كتاب الطهارة[٦٣] ثم ختمه بكتاب الأهوال[٦٤].

٣. أورد الأحاديث بكاملها سندا ومتنا[٦٥].

---

[٥٩] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، *النكت على كتاب ابن الصلاح* (الطبعة الأولى؛ المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ)، ج. ١، ص. ٣٢٠-٣٢١.

[٦٠] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٢١٣-٢١٤.

[٦١] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، ج.١، ص. ٢١٥.

[٦٢] المصدر السابق، ص. ٢٧١.

[٦٣] المصدر السابق، ص. ٤٥٥.

[٦٤] المصدر السابق، ج. ٨، ص. ٣٧٥.

[٦٥] المصدر السابق، ج. ١، ص. ٢٢٧، رقم ٢٣.

٤. أراد أن يسلك على منهج الشيخين أو أحدهما في إخراج الأحاديث، حيث يظهر ذلك في حكمه على عدد من الأحاديث بأنه صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما[٦٦].

٥. بيّن علة الأحاديث حسب ما ظهر عنده كبيان حال أحد رواته، مثل قوله في عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد أنه ثقة مأمون[٦٧].

٦. ذكَر المتابعات والشواهد للأحاديث[٦٨].

المبحث الرابع: تقسيم الأحاديث في المستدرك

ذكر ابن حجر في كتابه 'النكت' أن المستدرك ينقسم أقساما، ويمكن تقسيمه مايلي :

١. أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجا بروايته في الصحيحين أو أحدهما، على صورة الاحتماع سالما من العلل.

ولا يوجد في 'المستدرك' حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيرا أو أصلا، إلا القليل.

نعم؛ فيه جملة مستكثرة بهذه الشروط، لكنها مما أخرجها الشيخان أو أحدهما، استدركها الحاكم واهما في ذلك، ظانا أنهما لم يخرجاها.

---

[٦٦] المصدر السابق، ص. ٢٢٦، رقم ٢١.

[٦٧] المصدر السابق، ص. ٢٤٨-٢٤٩، رقم ٥٥.

[٦٨] المصدر السابق، ص. ٢٤٣-٢٤٤، رقم ٤٧.

٢. أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته، لا على سبيل الاحتجاج، بل في الشواهد، والمتابعات، والتعاليق أو مقرونا بغيره.

ويلحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل، وتجنَّبا ما تفرد به، أو خالف فيه.

وهذا القسم؛ هو عمدة الكتاب.

٣. أن يكون الإسناد لم يخرجا له، لا في الاحتجاج، ولا في المتابعات.

وهذا قد أكثر منه الحاكم، فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها، لكن لا يدعي أنها على شرط واحد منهما، وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم، وكثير منها يعلق القولَ بصحتها على سلامتها من بعض رواتها.

ومن هنا دخلت الآفة كثيرا فيما صححه، وقلّ أن تجد في هذا القسم حديثا يلتحق بدرجة الصحيح، فضلا عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين –والله أعلم–[٦٩].

[٦٩] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، *النكت على كتاب ابن الصلاح*، ج. ١، ص. ٣١٤–٣١٨.

المبحث الخامس: أقوال العلماء في نقد المستدرك

من أقوال العلماء في نقد المستدرك ما يلي:

قال أبو سعد الماليني: "طالعت 'المستدرك على الشيخين' الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثا على شرطهما"[٧٠].

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأرموي بنيسابور: "جمع الحاكم أبو عبد الله أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم، يلزمهما إخراجها في صحيحيهما، منها حديث الطائر، و'من كنت مولاه فعلي مولاه' فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ولم يلتفتوا فيه إلى قوله، ولا صوبوه في فعله"[٧١].

وقال الذهبي: "لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهذه خيانة عظيمة"[٧٢].

وقال ابن حجر: " ومن العجيب ما وقع للحاكم أنه أخرج لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وقال بعد روايته: 'هذا صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن'، مع أنه قال في كتابه الذي جمعه في الضعفاء: 'عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه

---

[٧٠] المصدر السابق، ص. ٣١٣.

[٧١] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، *تاريخ بغداد*، ج. ٣، ص. ٥٠٩.

[٧٢] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *ميزان الاعتدال في نقد الرجال* (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ)، ج. ٣، ص. ٦٠٨.

أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه'، وقال في آخر هذا الكتاب: 'فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر عندي جرحهم لأن الجرح لا أستحله تقليدا' فكان هذا من عجائب ما وقع له من التساهل والغفلة"[٧٣].

وقال السخاوي: "هو معروف عند أهل العلم بالتساهل في التصحيح، والمشاهدة تدل عليه"[٧٤].

وقد دافع الذهبي على قول أبي سعد الماليمي فقال: "هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في 'المستدرك' شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلكَ ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديْث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث -نحو المائة- يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءا، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا"[٧٥].

---

[٧٣] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، *النكت على كتاب ابن الصلاح*، ج. ١، ص. ٣١٨-٣١٩.

[٧٤] السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي* (الطبعة الأولى؛ مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ)، ج. ١، ص. ٥٤.

[٧٥] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٢، ص. ٥٧٧.

ولعل من أسباب تساهله كما ذكره الذهبي فقال: "فإذا قال الوليدُ أو بَقِيَّةُ: 'عن الأوزاعي'، فواه؛ فإنهما يدلسان كثيرا عن الهلكى؛ ولهذا يتقي أصحاب الصحاح حديث الوليد. فما جاء إسناده بصيغة 'عن ابن جُرَيج'، أو 'عن الأوزاعي'، تجنبوه. وهذا في زماننا يعسُر نقده على المحدث؛ فإن أولئك الأئمة -كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود- عاينوا الأصول، وعرفوا عللها. وأما نحن فطالت علينا الأسانيد، وفُقِدَت العبارات المتيقنة. وبمثل هذا ونحوه، دخل الدخل على الحاكم في تصرفه في 'المستدرك'"[٧٦].

وقال المعلمي: "والذي يظهر لي فيما وقع في 'المستدرك' من الخلل أن له عدة أسباب:

١. حرص الحاكم على الإكثار.

٢. أنه قد يقع حديث بسند عال أو يكون غريبا مما يتنافس فيه المحدثون فيحرص على إثباته.

٣. أنه لأجل السببين الأولين، ولكي يخفف عن نفسه من التعب في البحث والنظر لم يلتزم أن لا يخرج ما له علة.

---

[٧٦] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *الموقظة في علم مصطلح الحديث* (الطبعة الثانية؛ مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٢هـ)، ص. ٤٦.

٤. أنه لأجل السببين الأولين توسع في معنى قوله 'بأسانيد يحتج بمثلها'، فبنى على أن في رجال 'الصحيحين' من فيه كلام، فأخرج عن جماعة يعلم أن فيهم كلاما.

٥. أنه شرع في تأليف 'المستدرك' بعد أن بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة وقد ضعفت ذاكرته كما تقدم عنه، وكان فيما يظهر تحت يده كتب أخرى يصنفها مع 'المستدرك' وقد استشعر قرب أجله، فهو حريص على إتمام 'المستدرك' وتلك المصنفات قبل موته، فقد يتوهم في الرجل يقع في السند أنهما أخرجا له، أو أنه فلان الذي أخرجا له، والواقع أنه رجل آخر، أو أنه لم يخرج أو نحو ذلك، وقد رأيت له في 'المستدرك' عدة أوهام من هذا القبيل يجزم بها فيقول في الرجل: 'قد أخرج له مسلم' -مثلا- مع أن مسلما إنما أخرج لرجل آخر شبيه اسمه، يقول في الرجل: 'فلان الواقع في السند هو فلان بن فلان'. والصواب أنه غيره"[٧٧].

[٧٧] المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، *التنكيل بما في تأديب الكوثري من الأباطيل* (الطبعة الثانية؛ المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ)، ج. ٢، ص. ٦٩١-٦٩٢.

المبحث السادس: عناية العلماء به

قد اعتنى عدد من أهل العلم بالمستدرك على الصحيحن للحاكم وألفوا مؤلفات متعلقة به، منها:

١. "تلخيص المستدرك" للذهبي، وهو مطبوع بتحقيق ابن حمد اللحيدان بالرياض: دار العاصمة، ١٤١١هـ.

٢. "المستخرج على المستدرك للحاكم" للعراقي، وهو مطبوع بتحقيق محمد عبد المنعم رشاد بالقاهرة: مكتبة السنة، ١٤١٠هـ.

٣. "رجالُ الحاكم في المستدرك" لمقبل بن هادي الهمداني الوادعي، وهو مطبوع بمكتبة صنعاء الأثرية، ١٤٢٥هـ.

٤. "تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي" لعبد الله بن مراد السلفي، وهو مطبوع بالرياض: دار الفضيلة، ١٤١٨.

٥. "تنبيه الواهم على ما جاء في مستدرك الحاكم" لأبي محمد رمضان أحمد علي محمد، وهو مطبوع بالرياض: مكتبة التوبة، ١٤٢٠هـ.